بيان صادر عن منظمات المجتمع المدني بشأن اعتماد أول إطار للإجراءات العلاجية في مجموعة البنك الدولي
21 أبريل 2025

في 3 أبريل/نيسان، واستجابةً لجهود مناصرة متواصلة وقوية من المجتمعات المتضررة من المشاريع ومنظمات المجتمع المدني، اعتمد مجلسا إدارة **مؤسسة التمويل الدولية** (International Finance Corporation – IFC) و**الوكالة الدولية لضمان الاستثمار** (Multilateral Investment Guarantee Agency – MIGA)، وهما ذراعا القطاع الخاص في **مجموعة البنك الدولي** (World Bank Group)، "إطار العمل المؤقت للإجراءات العلاجية" (Interim Remedial Action Framework – RAF)، الذي طال انتظاره وتم نشره مؤخرًا. ويُعد هذا الإطار، إلى جانب نهج "التخارج المسؤول" (Approach to Responsible Exit)، أول سياسة تصدر عن مجموعة البنك الدولي تحدد كيفية تقديم سبل الإنصاف للمجتمعات التي تضررت من المشاريع التي تمولها.

نحن نُشيد بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على هذه الخطوة المهمة في اعتماد الإطار، والذي يتضمّن التزامات واعدة يمكن، إذا نُفذت بفعالية، أن تعالج سجلًا مقلقًا من الأضرار البيئية والانتهاكات الحقوقية التي لم تتم معالجتها سابقًا. هذا الإرث من الأضرار يتعارض بوضوح مع أهداف التنمية المستدامة، وقد تسبب في تدهور عميق في أوضاع المجتمعات المتضررة وسبل عيشها. وبينما لا تزال العديد من هذه المجتمعات، المتضررة من مشاريع تمولها مؤسسات تمويل التنمية، ومنها مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، تنتظر سبلًا فعلية للإنصاف، فإن هذا الإطار يشكل فرصة حقيقية للاستجابة لمطالبها بالمساءلة والعدالة، وهي فرصة لم تكن متاحة من قبل.

ومن أبرز ما يتضمنه "إطار العمل للإجراءات العلاجية":

- اعتراف مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بدورهما في الإسهام في الإجراءات العلاجية عندما تؤدي المشاريع إلى أضرار بيئية أو اجتماعية؛
- التزام المؤسستين بتمويل "أنشطة تمكينية" تشمل: البحث والتحري، المساعدة الفنية، بناء القدرات، وبرامج التنمية المجتمعية، مع التشديد على تطوير هذه البرامج بالتشاور مع المجتمعات المتضررة. ومن المهم الإشارة إلى أن المؤسستين قد تنظران أيضًا في خيارات أخرى للإجراءات العلاجية، بما في ذلك التمويل المباشر؛
- التزام بالتنفيذ والمتابعة بالتنسيق مع **مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة** (Compliance Advisor Ombudsman – CAO)، وهو آلية المساءلة المستقلة التابعة لمجموعة البنك الدولي، إلى جانب الانخراط المنتظم مع مختلف الجهات المعنية خلال فترة التنفيذ المؤقت؛
- التزام بالتركيز على بناء قدرات العملاء ذوي الإمكانيات المحدودة، وخاصة في الدول الفقيرة أو الهشة أو المتأثرة بالنزاعات، بهدف تعزيز قدرتهم على الحد من الأضرار وتوفير سبل الإنصاف.

مع ذلك، لا يزال الإطار دون التوقعات في بعض الجوانب الأساسية التي طالبت بها المجتمعات المتضررة. فرغم اعترافه بأن تحقيق الإنصاف يتطلب في كثير من الأحيان تمويلاً، إلا أن إطار العمل لا يتضمن التزامًا واضحًا من مؤسسة التمويل الدولية أو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتقديم مساهمات مالية،، حتى في الحالات التي يثبت فيها مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة إنتهاكات المؤسستين. كما أنه لا يقدم آلية تمويل منهجية ولا يفرض على العملاء توفير تمويل للإجراءات العلاجية.

وعلاوة على ذلك، ورغم إقرار الإطار بمشاريع الوسطاء الماليين، فإنه لا يقدّم أي توجيه محدد بشأن تطبيق الإجراءات العلاجية على هذه الاستثمارات، رغم أن أكثر من نصف استثمارات مؤسسة التمويل الدولية تمر من خلال وسطاء ماليين.

كذلك، لم يربط الإطار بوضوح بين "إطار الإجراءات العلاجية" و"نهج التخارج المسؤول" الخاص بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وهذان النهجان متكاملان، وكان من الضروري الإشارة إلى المبادئ التي تحكم التخارج ضمن إطار الإجراءات العلاجية. تجدر الإشارة إلى أن الإطار ينطبق فقط على المشاريع الحالية والمستقبلية التي قد تكون مؤهلة لتقديم شكاوى إلى

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، مما يعني أن المجتمعات المتضررة من مشاريع منتهية أو مغلقة لا تزال غير مشمولة. وفي غياب التزام بتقديم سبل الإنصاف للأضرار السابقة – والتي غالبًا ما نتجت عن تخارج غير مسؤول أو تسديد مسبق من قبل العملاء – يبقى الإطار غير شامل من حيث ضمان العدالة للجميع.

ومع ذلك، فإن اعتماد الإطار في حد ذاته يمثل خطوة مهمة نحو تغيير الثقافة المؤسسية السائدة داخل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التي غالبًا ما تخلّت عن المجتمعات وتركتها تتحمّل أكبر المخاطر في مشاريع التنمية. نرحب بقرار مجلسي إدارة المؤسستين، ونقدر ريادتهما في وضع إطار علاجي يمكن أن يكون نموذجًا للمؤسسات الأخرى التي تُعنى بتمويل التنمية.

من المقرر تنفيذ هذا الإطار المؤقت على مدى السنوات الثلاث القادمة. وسيتضح خلال هذه الفترة مدى التزام مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار الحقيقي بضمان معالجة الآثار السلبية على المجتمعات والتي تؤدي إلى تفاقم الفقر. ويجب تنفيذ الإطار بشفافية، مع إشراك المجتمعات المتضررة ومنظمات المجتمع المدني لضمان فعاليته. كما ينبغي أن يعالج الإطار النهائي أي ثغرات تظهر أثناء التنفيذ. ونتطلع إلى العمل مع المؤسستين لضمان تحقيق هذا الهدف.

المنظمات الموقعة:

- مركز القانون البيئي الدولي (Center for International Environmental Law – CIEL)
- منظمة جماعة لمبادرات الموارد (Jamaa Resource Initiatives – كينيا)
- منظمة جندر آكشن (Gender Action)
- تحالف آراب واتش (Arab Watch Coalition)
- أورغيفالد (Urgewald)
- ريكورس (Recourse)
- مجلس المساءلة (Accountability Counsel)
- منظمة المدافعين الدوليين عن البيئة (Green Advocates International – ليبيريا)
- مركز معلومات البنك (Bank Information Center)
- الأنهار الدولية (International Rivers)
- الجمعية الأمريكية للدفاع عن البيئة (Interamerican Association for Environmental Defense – AIDA)
- منظمة التنمية الشاملة الدولية (Inclusive Development International – IDI)